وحينئذ لا يكونان في الاعداد ولا في تعلقات علم
الله وقدرته ولا في متعلقاتهما حتى يردان على الحصر
اما عدم كونهما في الاعداد فلان الاعداد امور اعتبارية
لا وجود لها في الخارج واما عدم كونهما في تعلقات علم
الله وقدرته فلان تعلقات علم الله وقدرته
امور اعتبارية لا وجود لها في الخارج ايضا واما عدم
كونهما في متعلقات علم الله وقدرته فلان الممكنات
التي هي متعلق قدرة الله ان كانت موجودة فهي متناهية
وان كانت غير موجودة فهي عدمية واذا كان متعلق
القدرة متناهيا ان كان موجودا وعدميا ان لم يكن
موجودا فلا توجد الكثرة المذكورة في متعلق علم الله
ولا القلة المذكورة في متعلق قدرته حتى يردان على
الحصر لان الكثرة والقلة النسبتين اللتين يردان على
الحصر الكثرة والقلة الكائنتان في الموجود الذي
لا يتناهى وهما مفقودان في متعلق علم الله ومتعلق قدرته
لان متعلق القدرة لم يكن موجودا غير متناه حتى توجد
لان ما وجد منه متناه وما لم يوجد منه عدمي واجيب
عن الثالث بان اكثرية اجزاء المجموع المذكور بالنسبة الى اجزاء
كل جملة من الجملتين المنضمتين على انفرادها لا يوجد
لان الحكم باكثرية اجزاء المجموع بالنسبة لا اجزاء كل جملة من
اجزائه فرع العلم بتلك الاجزاء ولا يوجد العلم بالاجزاء الامع
التناهي لان الاجزاء اذا كانت غير متناهية لا يعلم مقدارها
وكم هي حتى يحكم على المجموع بالاكثرية وعلى كل جملة من
الجملتين المنضمتين بالاقلية لان الحكم عاد كوفرع عن العلم
بالمقدار وما يمكن مع عدم التناهي فلم توجد الاكثرية والاقلية

فيما

فيما ذكر حتى يرد على الحصر فتامل **قوله** الوجه الثاني
اي من الوجهين اللذين مما اشهر ادلة اثبات الجزء عند
المشائخ واعلم ان هذا الوجه انما يتم الرد به على
الفلاسفة النافين لوجود الجوهر الفرد اذ كانوا يقولون
ان الجسم مركب من اجزاء بالفعل وانها غير متناهية مع
انهم لا يقولون بذلك كما سيأتي في الشرح وجه ضعف
هذا الوجه **قوله** ان اجتماع اجزاء الجسم اي الجسم الطبيعي
قوله ليس لذاته اي ليس لذات الجسم بل لغيره وهو تعلق
ارادة الله وقدرته الازليتين به يعني ان ذات الجسم
ليست علة لاجتماع اجزائه وانما اجتماعها حاصل بارادة
الله وقدرته فيكون اجتماعها ممكنا والما تعلقت به
ارادة الله وقدرته واذا كان اجتماعها ممكنا فليكن
ضده وهو افتراقها ممكنا ايضا واذا كان ممكنا تعلقت
به ارادة الله وقدرته اذ كل ممكن تتعلق به ارادة الله
وقدرته **قوله** والا لما قبل الافتراق اي والا لم يكن
اجتماع اجزاء الجسم ليس لذاته بل ان كان اجتماعها لذاته
بان تكون ذاته علة لاجتماعها لما قبل الجسم الافتراق
اي افتراق اجزائه بدل اجتماعها لقيام الذات الموجبة
للاجتماع ولان ما بالذات لا يزول لعارض والا لزم وجود
العلة بدون معلولها لكن التالي وهو عدم قبول الجسم
لافتراق اجزائه باطل لقبوله الافتراق واذا بطل التالي
بطل المقدم وهو كون الاجتماع لذاته واذا بطل المقدم
ثبت نقيضه وهو كون الاجتماع ليس لذات الجسم واذا
كان الاجتماع ليس لذات الجسم بل لغيره وهو تعلق ارادة
الله وقدرته به كان ضده وهو الافتراق كذلك اي لتعلق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)